

الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير

المدرس الدكتور
ستار جبار علالي^(*)

المقدمة:

دخل مفهوم الإصلاح، وخاصة في بعده السياسي، دائرة السجلات الفكرية، وأصبح المفردة الأكثر شيوعاً في الخطابات الرسمية وغير الرسمية. وظهرت موجات من التعاريف، ونزعة بيانية في توظيفات الإصلاح، الذي بات وكأنه في ذاته يحمل حلولاً لكل مشاكلنا وهومنا المعقدة التي انتحتها سياسات الفساد السياسي والاقتصادي وغيره في بلادنا طيلة العقود الماضية.

لم يسبق أن كانت النظم السياسية العربية أمام مطلب الإصلاح عليها مثلما هي عليه اليوم. وليس معنى ذلك أن هذا المطلب مجدي على وجه المشهد السياسي العربي، أو أن فكرة الإصلاح السياسي لم تكن مدرجة-قبل هذا التاريخ- في جدول أعمال الحركات الشعبية العربية، بل يعني-في المقام الأول- أن النخب الحاكمة في الوطن العربي لم تكن نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب إلا بعد أن اقترن بالضغط الأجنبي وقدم نفسه في صورة إملاءات مقرونة بغير قليل من التهديد. ظلت تلك النخب تتجاهل إلى حد كبير مطلب داخلها الاجتماعي بوجوب تحقيق إصلاحات في النظام السياسي، ولم تتورع-في أحيان عديدة-عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة، ومالت في حالات أخرى إلى استيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها، فيما ظلت-في حالات نادر-قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكلياً وصولاً إلى إجهاضها. وهذا أيضاً من مفارقات السياسة الرسمية العربية.

ويمثل الإصلاح السياسي أحد جوانب البعد السياسي للتحويلات العالمية المعاصرة. وهو-ما يستند إلى حد بعيد على ما يعرف بمفهوم (التمدد) الذي يعكس رغبة الدول الغربية في ضم العديد من دول العالم الثالث إلى الأسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني المنظومة الليبرالية. وبالنظر إلى طبيعة الإصلاحات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية نلاحظ مشاركة دول المنطقة لنفس هموم وشجون

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

دول العالم الثالث في هذا الصدد حيث يتزايد تخوفها من تداعيات المستجدات العالمية المعاصرة، وما يرتبط به من المساس بكل من سيادتها الوطنية وهويتها الثقافية في ظل محاولة فرض نظام كوني. في ضوء ما تقدم جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث، تناول الاول منها تحديد مفهوم الاصلاح واهميته، في حين تناول المبحث الثاني الضغوط الخارجية ومشاريع الاصلاح السياسي، بينما كرس المبحث الثالث ليتناول المطالب الداخلية بالاصلاح وآفاقه، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول: مفهوم الاصلاح واهميته.

عند تناول مفردة الاصلاح اصطلاحاً نجد انها تتضمن ركنين اساسيين يقوم عليهما الاصلاح احدهما وجود إرادة انسانية سواء أكانت مقهورة او مختارة للقيام بعمل ما، وهذا مايميز عملية الاصلاح عن الصلاح، فالصلاح قد يكون بفعل عوامل طبيعية او بيولوجية، ويسير في داخل الموضوع، وثانيهما وجود حالة فساد تتاب الحقل الذي يراد اصلاحه، ولذا فإن الاصلاح يشمل جميع موارد الفساد او الموضوعات التي تعاني من خلل او قصور في وظائفها وادوارها.

وفي المعاجم العربية القديمة يأتي تعريف (الاصلاح) بانه (ضد الافساد)، واذا بحثنا فيها عن معنى (الافساد) ردتنا الى (الاصلاح) بقولها (الافساد ضد الاصلاح) والغريب ان المفسرين يكتفون بشرح مادة (صلح) ومشتقاقها، الواردة في القرآن الكريم بكثرة، بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح ضد فساد). واذا خرجوا عن هذا جاوزوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق وفي هذا الاطار يرتبط معنى (الاصلاح) في القرآن بازالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب مثل قوله تعالى (فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم)^١. وقوله: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما)^٢.

وفي المعاجم اللغوية الاوربية، نجد ان الكلمة التي تقابل لفظ (اصلاح) هي كلمة reform و reform، ولاحقة RE تفيد معنى (الاعادة) ولفظ form معناها الشكل او الصيغة وهكذا فمعنى reform التي تقابل (الاصلاح) في لغتنا العربية هو (اعادة تشكيل) او (اعطاء صورة اخرى للشيء)^٣.

^١ القرآن الكريم (سورة الانفال) الآية ١.

^٢ القرآن الكريم (سورة الحجرات) الآية ٩.

^٣ محمد عابد الجابري. في نقد الحاجة الى الاصلاح. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠٥. ص ١٧-١٩.

من جانب آخر نجد ان الاصلاح مرادف للتغيير او الانتقال او التغيير من حال الى حال احسن، او التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه. وهكذا يندرج مفهوم الاصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي ومنها التغير او التحول والتغيير او التحويل. فالتغيير او التحول قانون عام ورئيس من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف او التعطيل. والتغير او التحول يتجه عموما على المدى الطويل نحو الافضل ولكنه لايسير دوما في خط مستقيم فكثيرا ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لانتكاسات بسبب عوامل داخلية وخارجية. وما يميز التغير او التحول في المجتمعات المعاصرة هو انه يسير بوتائر متسارعة بسبب النمو المضطرد للتقدم العلمي.

اما التغيير او التحويل فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغير، اي توفر ارادة الاصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنباً "للمخاطر واما في تحقيق الوعود والاهداف المأمونة".⁴ واذا تركنا الجوانب اللغوية جانبا، وتناولنا الاصلاح في بعده السياسي نجد ان المجتمع العربي باوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اصبح بحاجة الى تغيير شامل. والتغيير نعني به هنا تحديداً "مشروعاً للاصلاح المخطط، وليس ثورة عاصفة تهدم الابنية القائمة وتقيم ابنية اخرى محلها. ومن المعروف في تاريخ القرن العشرين انه شهد ثورات غيرت مجتمعاتها بشكل جذري وصاغت رؤاها السياسية، وخطت سياساتها الاقتصادية بشكل ثورة ادى الى انقلابات في وضع ومكانة الطبقات الاجتماعية، مما ادت الى صعود طبقات وهبوط طبقات اخرى في خضم عملية حراك اجتماعي عنيف".⁵

والواقع ان هذه العودة المتجددة لفكرة الاصلاح السياسي الى مسرح الاحداث سياق عام- داخلي واقليمي- يفسرها ويلقي الضوء على الاسباب التي تدفع القرار الرسمي العربي الى اخذها في الحسبان. والسياق هذا كناية عن جملة من التحولات السياسية الدولية والاقليمية التي دشتها احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ واطلقت مفاعيلها في العلاقات الدولية الى الحدود التي سقطت فيها عقائد عاشت عليها السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل مرجعية القانون الدولي، وحرمة سيادات

⁴ جفال عمار. المفهوم الاشتراكي للاصلاح السياسي. ص ٢. المصدر:

www.arabrenewal.com/printpage.php?p2p=10266

⁵ السيد يسين. الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي. دار ميريت. القاهرة. ٢٠٠٥. ص ١٠٩-١١٢.

الدول، وفض المنازعات بالطرق السلمية، وما شابه وهو سقوط اتت تعبر عنه بجلاء الحرب الامريكية-البريطانية على العراق واحتلاله^٦.

ان مثل هذا الواقع اليوم يجب الا يتجاهل حقيقة ان ثقافتنا السياسية العربية المعاصرة عرفت منذ قرابة القرنين من الزمن فكرة الاصلاح، بل ان هذه الفكرة استوطنت تلك الثقافة على مدار قرن كامل او يزيد، ومجتمعاتنا العربية المعاصرة انجبت حركات سياسية ومنظمات اهلية انصرفت الى العمل من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي والاجتماعي للمجتمع والدولة، وشعوبنا ناضلت طويلاً من اجل الدفاع عن حقوقها السياسية وقدمت تضحيات جسيمة لقاء ذلك الدفاع او بهدف تثبيت مكتسبات نضالهما. ومن يتجاهل كل هذا التراث الفكري والسياسي والاجتماعي العربي الذي دار حول فكرة الاصلاح، يجهل المجتمع والتاريخ العربي المعاصرين، او يحاول ان يؤسس لقراءة عدمية تسقط كل هذه المقدمات والتراكمات حتى يبرر لنفسه شرعية التزلزلة الوصي على صنع مصائرنا وتحقيق الاصلاح في ديارنا نيابة عنا^٧.

وتبدو عملية الاصلاح طويلة ومريرة في عالمنا العربي، فرواد النهضة الاوائل امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم كان يطلق عليهم (المصلحون) وقد توالى بعدهم اجيال عديدة من المفكرين والكتاب ورجال الدين رفعوا هذه الراية دون ان يحققوا الكثير من اصلاح احوال الامة ويعود بعض اسباب فشل هذه الدعاوى الاصلاحية الى مثالياتها الزائدة وبعدها عن الواقع احيانا^٨. ولكن الاسباب الاكثر اهمية لهذا الفشل هي ان التحديات التي واجهها عالمنا العربي كانت اكثر من قدرة اي حلول فردية على مواجهتها. ولعل الحاجز الاول ضد بلورة عملية الاصلاح هذه ذلك التفشي المزري للامية وتخلف التعليم بين افراد الشعب العربي، الامر الذي اوجد نوعاً من القطيعة بين هذا الشعب والنخب التي خرجت منه والتي حملت مشاغل التقدم والاصلاح^٩.

في ضوء هذا الواقع يبدو الاصلاح مفهوماً عاماً يشمل موارد او مصادر متعددة قد تكون مترابطة ترابطاً عملياً او منطقياً ولذا يتطلب الترابط في الاصلاح ايضاً لكي يؤدي ثماره، او قد لا تكون مترابطة ان للاصلاح معاني واوجهاً متعددة وهذا يتطلب اعتماد مبدأ التدرج وفق الهمية ولذا لا مجال لحصر الاصلاح في الجانب السياسي كما تريده الولايات المتحدة الامريكية لسدول الشرق

^٦ عبد الاله بلقزيز. الاصلاح السياسي في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد ٣٠٤. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. حزيران ٢٠٠٤. ص ٨٥.

^٧ المصدر نفسه. ص ٩٢.

^٨ سليمان ابراهيم العسكري. دعوة الاصلاح العربي.... هل يمكن ان تواجه التحديات؟ مجلة العربي. العدد ٥٧٤. الكويت. حزيران ٢٠٠٤. ص ١٠٠٩.

الايوسط او في الجانب الاقتصادي وانما ونتيجة للتداخل في مجالات حركة الانسان على الطبيعة فان الاصلاح يشمل كل المجالات التي تطل حركة الانسان⁹.

الا ان الواقع العربي اثبت تاريخيا ان الاصلاح التدريجي الذي عادة ما يتم على فترات طويلة ليس فعالا في منع التهاب الصراعات الاجتماعية العنيفة والتي يمكن ان تتحول الى هبات جماهيرية سواء في الريف او الحضر.

لقد ابرز هذا التطور الحديث عن مفهوم جديد يمكن ان يسمى الاصلاح الثوري والذي يتميز بما يأتي¹⁰:

١. اصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.
 ٢. انه ليس اصلاحا " رسميا" فوريا" تنفرد بوضعه خطوطه الرئيسة النخب السياسية العربية الحاكمة، بل هو اصلاح لايمكن انجازها الا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني.
 ٣. انه يأخذ في حسابه مشكلة طبيعة ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والخصوصيات الثقافية في الوطن العربي.
 ٤. توافر الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته واساليب تنفيذه وضرورة ان يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفا، وفي ضوء اليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية.
- وعند الحديث عن الاصلاح السياسي في الوطن العربي يجب ان نوضح ان ايقاع الاصلاح وسرعة التغيير لا بد لها ان تختلف من فئة لاخرى، ان اردنا ان نحترم قوانين التغيير الاجتماعي من ناحية وتوقعنا لمحاولات فئات اجتماعية متعددة مقاومة التغيير حفاظا على مصالحها السياسية والطبيعية من ناحية اخرى وهذه الامور يجب ان توضع في الحسبان في حالة صياغة اي استراتيجية للاصلاح، وبيان ان الوسائل الديمقراطية هي التي ينبغي من خلالها التصدي لمحاولات مقاومة التغيير¹¹.
- ان عملية البحث عن تعريف محدد للاصلاح يجب الاتغلي اهمية البحث في مضامينه والسذي يجب ان يتضمن بعض الجوانب المهمة وهي:

⁹ خليل مخيف لفتة، اثار التغيير في العراق على الافكار الاصلاحية في منطقة الخليج، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٥٥.

¹⁰ السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧-١١٨.

¹¹ المصدر نفسه، ص ١١٨.

١. ان يصبح الوطن العربي مكانا آمنا للعيش، ولايتحول الى ارض طاردة، تدفع مواطنيها في موجات الهجرة المروعة للخارج.
٢. الغاء فكرة الاستثنائية قانونا " واحكاما" ومحاكما"، وكل مايمس حرية الانسان العربي خارج القوانين والدساتير.
٣. افساح المجال لمنظمات المجتمع المدني حتى تبرز، لان محاصرة هذه المنظمات تدفع الافراد دفعا" الى اقية العمل السري والعمل على تقويض النظام القائم.
٤. التاكيد على مبدأ نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها، وترسيخ التداول السلمي للسلطة.
٥. التاكيد على الشفافية والنزاهة، ومكافحة كل اشكال الفساد وسوء استخدام المال العام وخصوصا في اوساط البيروقراطية الحكومية، وان يحاسب المسؤول عن اهدار المال العام. ان كل ماتقدم لاينفي اهمية الاستفادة من الغرب في مضمار معركتنا من اجل الاصلاح الديمقراطي فعلى العقل العربي ان يستفيد من الفكر الديمقراطي الانساني الحديث، والاستفادة من تجارب شعوب الغرب وحركاته الديمقراطية.

المبحث الثاني: الضغوط الخارجية ومشاريع الاصلاح السياسي.

عادت رياح المشاريع الشرق اوسطية للهبوب بنشاط باتجاه الوطن العربي بعد احتلال العراق، وفي ظل المناخات المحمومة للحرب الدولية ضد الارهاب، وعلى خلفية التعثر في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

وقد بدأت هذه المشاريع تكتسي طابعا " دوليا" لاسيما مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، في اجتماعهم في حزيران ٢٠٠٤ في جزيرة ايسلاند بولاية جورجيا الامريكية الى نوع من تفاهم دولي لاعادة هيكلة الشرق الاوسط بدعوى اصلاح اوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، مما يتلاءم مع المصالح والاولويات والمعايير الغربية ولاسيما الامريكية^{١٢}.

ان افراد الولايات المتحدة بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي الحالي، يحولها عمليا مهمة الاشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات

¹² ماجد كيالي. مشاريع الاصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية، وتجاذبات اقليمية. مجلة شؤون عربية. العدد ١١٩. الامانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة. خريف ٢٠٠٤. ص ٥٢.

المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء عن طريق الحلول السلمية او عن طريق اعمال القمع. يختلف درجتها واشكالها تطبيقا لميثاق الامم المتحدة وخاصة في فصله السابع.

ويظهر ان الولايات المتحدة بمعونة حلفائها وشركائها وتوابعها تقوم بتثبيت النظام الدولي عند حالة معينة، وتسعى في سبيل ذلك من اجل مواجهة محاولات الاخلال بالنظام الذي قيمه عليه، وهذا يعني ان جهد الولايات المتحدة باستخدام الامم المتحدة موجه الى قمع ومصادرة احتمالات ومحاولات التمرد على هيمنتها، وتصبح القوة التي يستند اليها النظام قوة من اجل حفظ النظام غير المتكافئ وغير العادل وغير المنصف اي من اجل تثبيت واقع عدم المساواة.

وتفرض قوة الامر الواقع والوضع القائم خلق بني وهياكل اجتماعية وسياسية في داخل البلدان التابعة والضعيفة قوامها تأكيد وضع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الوضع القائم وقمع القوى التي تسعى الى التغيير او التمرد او الثورة¹³.

وكانت الادارة الامريكية قد طرحت العديد من المشاريع الهادفة الى تكريس هيمنتها وتعزيز نفوذها في المنطقة، وبذرائع مختلفة، واحد منها حل الصراع العربي-الاسرائيلي، خصوصا في بعده الفلسطيني في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ وهو ما بلورته في توافقه مع روسيا والاتحاد الاوربي ومنظمة الامم المتحدة على ماسمته بـ (خارطة الطريق) عام ٢٠٠٢، ومبادرة اقامة منطقة تجارة حرة امريكية-شرق اوسطية في ١٩ ايار ٢٠٠٣ لدعم مكانة القطاع الخاص وفتح الحدود امام التجارة الحرة، ومبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣، والتي تتطلب ادخال تغييرات جوهرية في طبيعة الانظمة وتعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، واخيرا "مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي اجمعت فيه ادارة بوش مشاريعها الشرق اوسطية في شباط ٢٠٠٤، ويتضمن ايجاد شراكة دولية لفرض اصلاحات، وبالاصح تغييرات، في البنى والمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية في هذه المنطقة، بما يتلاءم مع مصالح الدول الغربية ومنظوراتها السياسية والاقتصادية والثقافية"¹⁴.

لقد تميز الوضع في الشرق الاوسط بتفاقم التوتر فيه وتصاعد الاضطرابات وانتشار مظاهر العنف، منذ ان وضعت الحرب الباردة اوزارها بانحيار الاتحاد السوفيتي. في هذه الاجواء خرجت الولايات المتحدة بما اسمته مشروعا للاصلاح في الشرق الاوسط الكبير، ويبدو ان توقيت طرح هذا

¹³ محمد عبد الشفيق عيسى. كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني الى البعد السياسي. مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٢٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ايلول ١٩٩٧. ص ٣٣-٣٧.

¹⁴ ماجد كيالي. مصدر سبق ذكره ص ٥٤.

المشروع لم يكن من باب الصدفة، بل جاء كنتيجة لسلسلة من الخطوات الامريكية النوعية التي سبقته في المنطقة، بدأت مع انخيار النظام الدولي ثنائي القطبية، لعل من ابرزها: حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، واطلاق بوش الاب، بمجرد انتهاء تلك الحرب، عن مولد النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، ثم الغزو الامريكي لافغانستان والعراق، بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، هذه التفجيرات التي شكلت بدورها منطلقاً "لتصعيد نوعي جديد في السياسة الخارجية الامريكية، تجسد في اعلان واشتطن لعدد من المبادئ ياتي في مقدمتها: (من ليس معنا فهو ضدنا) و(الحق الامريكي في الحرب الاستباقية او الوقائية) و(الحق الامريكي في عدم السماح بتحدي قوتها العسكرية او التفوق عليها)^{١٥}.

ولتحقيق اهدافها استخدمت الولايات المتحدة مجلس الامن الدولي، الذي اصبح اداة مهمة على المستوى الدولي للتعديل والردع باسم الشرعية الدولية، وبذلك حق التدخل باسمها (حق التدخل) في شؤون الدول عند اندلاع حرب او ازمة بين اطراف المجتمع الدولي. وخوّل مجلس الامن نفسه حق التدخل في الشؤون الوطنية لاحدى الدول الاعضاء، لقمع فتنة او لردع ثورة ضد النظام القائم. وفي اماكن اخرى ياخذ مجلس الامن المبادرة باسم حقوق الانسان افراداً وجماعات ويرسل القوات العسكرية وينفق عليها من اموال المجموعة الاممية، وبالرغم من ذلك لا يزال حق التدخل في الشؤون الخاصة للدول الاعضاء من جانب المؤسسات الدولية محل تنازع وجدال بين فقهاء القانون الدولي، ذلك ان الشرعية الدولية التي يستند اليها هذا التدخل، زيادة على كونها تتضارب مع شرعية السيادة الوطنية، تنذر بان تصبح اداة لحاسبة بعض الدول التي قد تشكل تهديداً للمصالح الغربية عموماً والامريكية تحديداً^{١٦}.

وبالتأكيد فان اخطار الخارج المطلوب مواجهتها لا تقتصر على مسائل الغزو والاحتلال، انما تشمل ضغوط الخارج الاقتصادية والسياسية التي تهدد الارادة الوطنية لبلادنا، وكذلك ما تغلغل به المصالح الاجنبية في النسيج السياسي الاجتماعي المحلي، بما يعوق تبلور المصلحة الوطنية في ارادة سياسية واضحة وبما يحيد من فاعلية العمل الوطني^{١٧}.

^{١٥} نعيم الاشهب وموازن الحسيني. مشروع الشرق الاوسط الكبير، اعلى مراحل التبعية. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. ٢٠٠٥. ص ٦٠٥.

^{١٦} مصطفى الفيلالي. نظرة تحليلية في حقوق الانسان من خلال المواثيق واطلاق المنظمات. مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٢٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ايلول ١٩٩٧. ص ٨٩.

^{١٧} طارق البشري. حول الاوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد ٣١١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. كانون الثاني ٢٠٠٥. ص ٩٠.

وبالرغم من كل ماتقدم، يقدم المسؤولون في الادارة الامريكية حصيلة ايجابية لانتشار الديمقراطية في الشرق الاوسط، ويعتبرون ان سياستهم هي التي ادت الى القضاء على الحكم الاستبدادي في كل من افغانستان والعراق. وهي التي دفعت الى انتخابات في البلدين. كما انها هي التي لعبت دور المحرض في عمليات انتحائية اخرى في المنطقة، من فلسطين الى السعودية ولبنان بعد تونس ومصر.

وترى الادارة الامريكية في نظرتها الى المنطقة ذلك الحراك الذي يحمل معه، في اكثر من بلد من الشرق الاوسط، انحسارا للتفرد واتساعا لمجالات الاصلاح وهوامش الحرية لمكونات المجتمع، مثل الاجراءات الحقوقية المغلقة في المغرب واكتساب الحقوق السياسية في الكويت^{١٨}.

لقد ارتكز مشروع الشرق الاوسط الكبير على تقرير التنمية البشرية للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ اللذين حددا النواقص الثلاثة وهي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وهي حالات يعاني منها الوطن العربي، وعد هذه النواقص مسؤولة عن التطرف.

يتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين، فضلاً عن عدد من الاحصائيات المهمة التي تصف الوضع الحالي في الوطن العربي. وقد ركز المشروع على ثلاثة عناوين هي^{١٩}:

١. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

٢. بناء المجتمع المعرفي.

٣. توسيع الفرص الاقتصادية.

ولاهمية النقاط اعلاه ومضمونها بالنسبة للاصلاح السياسي في الوطن العربي سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل.

^{١٨} عبدالله اسكندر، معضلة الاصلاح، جريدة الحياة، العدد ١٥٣٩٣، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤.

^{١٩} قدم المشروع الاولويات الثلاثة اعلاه، لمعالجة الثغرات الثلاثة التي حددها الكتاب العرب في اطار التقريرين وهي الحرية والمعرفة وتمكين النساء، واعتبرت هذه النواقص عوامل تسهم في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل اعضاء مجموعة الثماني. واهم مؤشرات النواقص هي :-

ا- استبلغ نسبة الامية ٤٠% لدى العرب البالغين، ثلثهم من النساء.

ب- يدخل ٥٠ مليون شاب عالم العمل بحلول ٢٠١٠ ويتضاعف هذا العدد بحلول عام ٢٠٢٠.

ج- يصبح معدل البطالة ٢٥ مليون بحلول عام ٢٠١٠.

د- تبلغ نسبة النساء في البرلمانات العربية ٣،٥%.

هـ- يبلغ مجموع الناتج المحلي لدول الجامعة العربية كلها اقل من نظيره في اسبانيا.

و- ينتشر الفساد في المجتمعات العربية.

ز- يعاني الشرق الاوسط الكبير من نقص فادح في الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

ح- يتوق معظم الشباب العربي الى الديمقراطية ويرفض الاستبداد، وللمزيد من التفاصيل انظر:- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الاوسط الكبير، الحقائق والاهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٠-٦٥.

١- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

يشير مشروع الشرق الاوسط الكبير، وتحت باب (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح) وفي عنوان فرعي الى (مبادرة الانتخابات الحرة)، واستعداد البلدان الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، لتقديم مساعدات تقنية وتدريبية في هذا المجال، ثم يؤكد ان (الديمقراطية والحرة ضرورتان لازدهار المبادرة الفردية) وانه (يمكن لمجموعة الثمانية الكبار ان تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان والمرأة، ووسائل الاعلام، على ان تعمل بحرية من دون مضايقات او تقييدات)، وان (تزيد المقدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية وتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية وضع برنامج للتاثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التأييد....).

وكما هو واضح، من النصوص، فانها تسعى للخدمة هدفين اساسيين: الاول: المبادرة الفردية، اي النشاط الراسمالي، وما يعنيه هذا التركيز عليها من معاداة لقطاع الدولة الوطني في الاقتصاد، اذ ان مدخل الرأسمال العالمي للهيمنة في المنطقة هو (عبر المبادرة الفردية)، والثاني: الاعتماد المتزايد على المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الاجنبي، ويؤكد المشروع على اهمية المزيد من دعمها وتمويلها، والتي يزداد الاهتمام بتقويتها وتحويلها الى العنصر المقرر في المجتمع المدني في بلدان الشرق الاوسط، لتشكل سلطة قادرة على موازنة سلطة الدولة، ولممارسة الضغط والتاثير عليها، في حال تعارضت مواقفها-اي الدولة-مع احتياجات ومتطلبات الرأسمال العالمي²⁰.

ان ما يثير الاهتمام بشكل واضح هنا، هو ان المشروع يساوي بين الديمقراطية والحكم الصالح ويماهي بينهما مع العلم ان الديمقراطية قد لا تتطابق دائما مع الحكم الصالح هذا ان لم تتناقض معه.

فالحكم الصالح قد يكون سلطانا قويا "دكتاتوريا" وقمعيا" لكنه عادل وصالح في حين ان الديمقراطية قد تقود الى اختيار حاكم قد لا يكون صالحا" او عادلا"، كما ان ربط الديمقراطية والحكم الصالح بالمبادرة الفردية كما جاء في المقترحات هي مسألة تحتاج الى اعادة نظر.

فاذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه وتقرير ما تراه الغالبية وتعني بالضرورة اخذ مصالح مجموع فئات الشعب والمجتمع والدولة، فان ازدهار المبادرة الفردية وتشجيع المصالح الفردية

²⁰ نعيم الاشهب ومازن الحسيني. مصدر سبق ذكره. ص ٢٠-١٩.

تتناقض تناقضا " جذريا" مع مصالح وتطلعات المجموع العام للشعب والمجتمع والدولة. لان ازدهار مصالح افراد معينين وان كانت تنعكس ايجابيا على المجتمع ككل كما دعا الى ذلك منظرو الرأسمالية الاوائل ادم سميث وغيره، فانها على الاغلب تنعكس سلبا" على بقية افراد المجتمع والوطن والعالم، كما هو حاصل اليوم.

وبخصوص نشر الديمقراطية فالولايات المتحدة والغرب عموما يعرف انه اذا حصلت الشعوب العربية والاسلامية على الديمقراطية الصحيحة فان الخاسر الاكبر ستكون امريكا ذاتها واسرائيل لانه لن يصل الى الحكم في البلدان العربية والاسلامية الا زعماء وطنيون سيقاطعون البضائع الامريكية والاسرائيلية وسيقطعون اي شكل من العلاقات مع اسرائيل.

وهذا يعني انها ليست جادة فعلا في نشر الديمقراطية بقدر ماهي راغبة في تدعيم انظمة دكتاتورية موالية لها اكثر مما هو حاصل اليوم تحت غطاء الديمقراطية والاصلاح.²¹

٢- بناء المجتمع المعرفي.

وتضمنت عدة عناوين فرعية (مبادرة التعليم الاساسي) والاشارة الى مشكلة الامية المتفاقمة في المنطقة، والاشارة الى (برنامج عقد مكافحة الامية) الذي اطلقتها الامم المتحدة عام ٢٠٠٣، وتتطلع (مبادرة مجموعة الثمانية الكبار) لمكافحة الامية بان تتكامل مع برنامج الامم المتحدة، وهي قضية أمل وامنية حتى الان، وخصوصا في ضوء الاليات التي يتبناها المشروع الامريكي لهذا الغرض.

من الواضح ان هذه الاشارات تنسجم مع القسمين الاخرين في المشروع ويتوافق معهما من حيث خدمة الهدف الاساسي من مشروع الشرق الاوسط الكبير الامريكي، وهو وضع المنطقة تحت تصرف القطاع الخاص، ممثلا في الاساس بالرأسمال العولمي، والسعي لاستبعاد دور قطاع الدولة الوطني وتصفيته، سواء في الاقتصاد او الثقافة والتربية والاعلام، حتى ان هذا المشروع يصر ان يتولى القطاع الخاص توفير معدات (مبادرة التعليم عبر الانترنت) بينما يصرى في (مبادرة تسليح إدارة الأعمال) ان النموذج المفضل هي المعاهد التي تدرس ذلك ويكون المدير امريكي او ان ترتبط بعلاقة (شراكة) مع جامعات امريكية.²²

²¹ فتحي رشيد، الديمقراطية والاصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الاوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٠، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، خريف ٢٠٠٤، ص ٩.

²² تضمن هذا المحور كل ماله علاقة بالجانب العلمي والمعرفي، حيث يقترح المشروع مبادرات عدة في فترات زمنية محددة كالمساعدة التقنية التي يمكن ان توفرها الدول الثمانية للدول العربية التي تجري الانتخابات فيها بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ ويتجلى ذلك في العناصر الاتية:-

والواقع ان المشروع يتجاهل حقيقة ان التعليم الاساسي هو اجباري في اغلب الدول العربية المصنفة غير ديمقراطية وغير حرة مثل مصر وسوريا والعراق حيث يعاقب القانون الاباء الذين لا يعلمون ابنائهم، وهو امر ليس موجود في امريكا نفسها.

كما ان التركيز على تدريس إدارة الأعمال يعني انها تلغي ما نحتاج اليه فعلا اي تدريس العلوم والتكنولوجيا وبناء المفاعلات الذرية السلمية والصناعات الضرورية لبلادنا، وتريد ان تفرض علينا تدريس إدارة الأعمال بما يتيح فقط للمستوردين والمصدرين الامريكيين والاسرائيلين تسويق منتجاتهم لابقائنا متخلفين وتابعين لهم ولا تريد تطويرنا علميا واقتصاديا. ولعل الاخطري في كل ما تقدم هي الدعوة لتدريب صحافيين وكتاب مستقلين في الولايات المتحدة وربما في اسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة^{٢٣}.

٣- توسيع الفرص الاقتصادية.

قد يكون هذا المحور الأكثر جرأة، حيث يدعو الى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في دول اوربا الشرقية. اما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الباب السحري للازدهار والديمقراطية كما تؤمن بهما واشنطن. وتوضح الوثيقة امكانية اخراج حوالي ١٢٠٠٠٠٠ صاحب عمل منهم ٧٥٠ الفا من النساء من الفقر عن طريق قروض صغيرة تبلغ ٤٠٠ دولار للشخص الواحد تقتطع من مبلغ اجمالي لا يتجاوز المائة مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات.

ويقترح المشروع وصفات معهودة مثل: تاسيس مصرف الشرق الاوسط الكبير للتنمية على غرار المصرف الاوربي للتنمية واعادة الاعمار، وانشاء مناطق حرة علما بانها موجودة بين عدة دول

- ا- تمثل المعرفة الطريق الى التنمية والصعود في معارج العلم والمعرفة خاصة في عالم يتميز بعولمة مكثفة.
- ب- تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة وهجرة الادمغة العربية الى الخارج تحديا لافاق التنمية.
- ج- يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات وتستورد التكنولوجيا الى حد كبير .
- د- تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات لبحث اصلاح التعليم وتحديد السبلات والنواقص في التعليم الاساسي على غرار ملتقى الشرق الاوسط لاصلاح التعليم في آذار-نيسان ٢٠٠٤.
- هـ- تتناول مبادرة التعليم الاساسي معضلة محو الامية ويقترح المشروع تكوين فرق لمحو الامية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو (برنامج التعليم للجميع) لتشمل تدريب ١٠٠ الف معلمة بحلول سنة ٢٠٠٨ املا "بخفض نسبة الامية الى النصف بحلول سنة ٢٠١٠. كما ان هناك حاجة لانشاء المزيد من معاهد تدريب المعلمين والمعلمات وتوسيعها، لدعم التعليم الاساسي. وللمزيد انظر:- عبد القادر زريق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤-٦٥.
٦٥. ايضا:- نعيم الاشهب ومازن الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠-٢١.

٢٣ فتحي رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠-٩.

عربية وممارسة الضغوط من اجل اولوية الانتساب الى منظمة التجارة العالمية وادخال الاصلاحات الضرورية لذلك^{٢٤}.

وعن قرارات الاقتراض او المنح من البنك المقترح، ينص المشروع الامريكي، على انه (يجب ان تتحدد بحسب قدرة البلد المقترح على القيام باصلاحات ملموسة). اما في المجال المالي، فيشترط المشروع الامريكي ان تستهدف خطة الاصلاح الخطوات التالية:

١. تنفيذ خطط الاصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

٢. رفع الحواجز عن التعاملات المالية بين الدول.

٣. تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

والحقيقة ان البنود الثلاثة تدفع باتجاه دمج المنطقة بكثافة في دارة نشاط رأس المال العالمي دون تحفظات. مع تامين حريته دون قيود او تدخل من الدولة المعنية^{٢٥}.

ولابد من القول انه اذا كانت المبادرة حريصة على توسيع الفرص الاقتصادية فيفترض بها ان تطالب بتكوين سوق عربية اسلامية مشتركة وفتح الحدود بين بلدانها وشعوبها وعلمائها وتجارها وصناعها نعرف كما يعرفون انها اذا تحققت سوف تقضي على الكثير من مظاهر البطالة والفقر والتخلف وسوف تساهم اكثر في اندماج شعوب وبلدان هذه الدول في المجتمع الدولي.

فالدعوة لنشر الديمقراطية والاصلاح خاصة في المجال الاقتصادي لاهتدف الى تطوير اقتصاديات بلدان المنطقة ولالى نشر نموذج اجتماعي اقتصادي مماثل او منافس، بل الى خلق نموذج اشد تبعية للاقتصاد الامريكي مما هو حاصل اليوم لتصدر اليها ازماتها المالية والاقتصادية المفتعلة.

والحقيقة ان الاصلاح المنشود يتكون من قضايا وضعية ذات ابعاد بنيوية ووظيفية وايدولوجية تركز على تصررات للواقع المتخلف في الشرق الاوسط الكبير. غير ان درجة التخلف والامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة لمكافحته ليست متكافئة في البلدان المعنية بالمشروع.

²⁴ عبد القادر زريق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥-٦٦.

²⁵ نعيم الاشهب ومازن الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢-٢٣.

المبحث الثالث: المطالب الداخلية بالاصلاح وآفاقه.

تثير قضية الاصلاح انطباعا اوليا ان هفظة او صهوة تلوح في الافق، وان العرب قد شرعوا في تأسيس بدايات نحو التحول الديمقراطي ونهايات عهود الاستبداد وحكم التغلب والشمولية وحكم الفرد. وقبل ان يبدأ العرب في البناء والتمهيد والاجماع حول الحاجة الى تجاوز عهود الاستبداد وغياب الديمقراطية، دخل المثقفون في نقاش شكل الاصلاح هل ياتي من الداخل ام الخارج؟ هل نحن بحاجة الى اصلاح ديني ام لا؟ هل هو الاصلاح ام التغيير الجذري والثورة؟ هل هو نخبوي ام جماهيري؟ وهكذا ضاع السؤال الجوهرى والاول وهو: إصلاح ام استمرارية؟ هذه وضعية تعكس الركون والالفة والاعتقاد-بوعى او لاوعى-الى الاستبداد باختلاف درجاته وتحليلاته الواقعية. باختصار لم يكن وقت القطيعة مع الاستبداد او بمعنى ادق-الاستبدادات-لأننا قد نكون ضيقنا ذرعنا بالاستبداد السياسى ولكن مازلنا نحتاج الى الاستبداد الدينى او الفكرى او الثقافى او الاجتماعى، وخاصة ان الدعوة الى الديمقراطية تمثل تجربة للحرية وتختزها في التداول السلمى للسلطة، اي تركيز على التعددية السياسية او الحزبية^{٢٦}.

فالمطالبة بالاصلاح حاضرة منذ امد بعيد، وكانت هناك تضحيات كثيرة مع انه لم يتحقق قدر ملموس من الاصلاح، ذلك لان ثقافة الاستبداد حاضرة، وفي الآونة الاخيرة برزت دعوات الاصلاح بصورة قوية، وتحمل من شارك فيها قدرا من التضحية، وذلك امر ليس مستغربا، فالطريق الى الاصلاح شاق وطويل، والاصلاح المطلوب ليس بمجرد اجراءات شكلية او صورية او هامشية.. ولكن اجراءات جذرية لتحقيق ديمقراطية فعلية غير صورية وغير شكلية. وجاء دخول الولايات المتحدة على خط الاصلاح الديمقراطى ليمثل ضربة لجهود الاحزاب والحركات الوطنية الساعية منذ امد بعيد الى تحقيق الاصلاح من دون الحاجة الى ديمقراطية الولايات المتحدة التي لابد وان تكون وفق هواها وتفصيلها. ومع حدوث بعض الاصلاح الجزئى، فانه لم يتم تحقيق الاصلاح الجوهرى المطلوب، وربما تستخدم قضية الارهاب والدعوة الى الوحدة الوطنية كسبب لتعليق الاصلاح^{٢٧}.

ان المطالب المتزايدة بالاصلاح لاتنفي حقيقة مايميز الواقع العربى من تجذر الفساد السياسى والمالى وابتلاع الدولة للمجتمع المدنى وغياب المؤسسات الديمقراطية وشخصنة الدولة في رئيسها

²⁶ حيدر ابراهيم على: تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلى للامنوقراطية. مجلة المستقبل العربى العدد ٣١٣ مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. اذار ٢٠٠٥. ص ٥٧.

²⁷ اسامة عبد الرحمن: حول قضية الارهاب وتعليق الاصلاح. مجلة المستقبل العربى. العدد ٣٤٢. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. شباط ٢٠٠٦. ص ٨٣.

وضعف الطبقة الوسطى والكثير غيرها، بل لعل أهمها الجهل والضعف الذي يميز الفرد العربي على مستوى الممارسة السياسية.

فإضافة إلى أهداف الإصلاح، هناك موضوع آلية الإصلاح والقوى الحاضنة له والمناضلة من أجله، وإذا استبعدنا الانقلابات العسكرية التي أثبتت فشلها في أغلب الأحوال، وإذا كنا قد قطعنا الأمل في وجود الحكمة والاخلاص والتقوى عند الغالبية الساحقة من القادة العرب، وإذا كانت الطبقة الوسطى وهي حاضنة الإصلاحات الكبرى في التاريخ تزداد ضعفا في الوطن العربي وأصحاب رؤوس الأموال هم في عمومهم من اتباع السلطة السياسية. فإن الذي يبقى هو القوى السياسية الحزبية كادوات للإصلاح والتغيير. وهنا تكمن مشكلة ضعف وعي الفرد العربي في ممارسته للسياسة—فعندما ينتظم الفرد العربي في حركة سياسية حزبية يمارس عدة أخطاء جسيمة لعل أبرزها الثلاث الآتية²⁸:

أولاً: "هناك إشكالية الجدلية. فالعربي المنتظم في حركة سياسية لا يعدّها مدخلاً أساسياً لحل مشاكله الحياتية وبالتالي فإنه لا يسعى إلى تجييش بقية الأعضاء لتبني القضايا التي لها ارتباط بمشاكله تلك. إنه ينتظر من قيادة حركته أن تشخص الأوضاع التي يعيشها المجتمع ثم تحدد القضايا التي ستتعامل الحركة معها. ومع الوقت تكرر الفجوة بين اهتمامات العضو واهتمامات الحركة التي ينتمي لها والتي بدورها تؤدي إلى سلبية العضو وعيشه على هامش الحركة وانقلاب الحركة إلى موضوع هامشي في حياته.

ثانياً: "هناك إشكالية انتقال عدوى خضوع الفرد العربي للاستبداد الذي تمارسه الدولة والعائلة عليه. فالمؤسسة السياسية العربية التي من المفترض أن تمارس فيها كل أسس الديمقراطية والشفافية يسمح الفرد العربي لنفسه أن يكون ضحية الاستبداد والاستغلال والعيش في الظلام، وتنقلب الحركة التي ينتمي لها من حركة تحرير وإغناء لحياته إلى مؤسسة استعباد أخرى حيث يمارس الاستعباد بصورة خفية وملتوية. إن السقوط المذهل للديمقراطية في الأحزاب العربية هو نتيجة تنازل الفرد العربي طوعاً عن حريته وكرامته وحقوقه، ولكسله عن الدفاع عما هو من حقه في كل مكان يتواجد فيه.

ثالثاً: "هناك إشكالية التفوق حول الذات. فعدم قدرة الفرد العربي على العمل كفريق واحد مع الآخرين هي من حقائق السوسيولوجيا العربية. ومن هنا يكتفي عضو الحزب بالانضمام للعضوية دون أن يسعى بقوة وباستمرار وبإصرار لضم الآخرين.

²⁸ علي محمد فخرو، الإصلاح وعلل الفرد العربي، جريدة القدس العربي، لندن، العدد ٥٢٧٨، بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٦.

ان ماتقدم يكشف جانبا مهما من ازمة الاحزاب السياسية وهو مايفسر ضعفها واستمرار تشرذمها وفقدانها للدعم الجماهيري، واستمرار دوراتها في دائرة السلطة وغياب دورها كمدارس للتغيير الجذري في الواقع العربي.

الى جانب ماتقدم نجد ان الخطاب العربي في مواجهة الاصلاح قد انقسم الى مستويين، الاول هو الخطاب الرسمي الذي مثله النظام السياسي العربي الرسمي والثاني المدني الذي مثلته منظمات المجتمع المدني وجمعياته.

والملاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين هذين الخطابين على مستوى الافكار والمفاهيم والمضامين وحتى المفردات والمصطلحات الى درجة ان الخطاب السياسي الرسمي السوري مثلا لا يستخدم مفردة الاصلاح وانما مصطلح (التطوير والتحديث)^{٢٩}.

كما تسيطر على الخطاب السياسي ثلاث بديهيات ثابتة ورئيسة تكاد تكون المفتاح لفهم طبيعة وتحليل آلية عمله، فهناك اولاً "ثنائية الداخل والخارج. وتقوم على اساس التساؤل هل الاصلاح داخلي ام خارجي. وعموما فقد افاد النظام العربي الرسمي كثيرا من هذه الثنائية لجهة تأجيل قيامه باصلاح داخلي جذري وحقيقي، كون الضغط الخارجي الذي يمارس عليه يمنعه من بلورة رؤيته للاصلاح، وهذا مايجعلنا نفترض ان هناك مسيرة ما للاصلاح الداخلي اوقفت قسرا بسبب الضغوط الخارجية المتزايدة، كما يصير النظام السياسي العربي على عد كل مايتخذه من خطوات انما ياتي في سياق مسيرته الداخلية للاصلاح وليس نتيجة ضغوط خارجية. وهكذا يضع النظام السياسي الرسمي الضغوط الاتية من الخارج في وجه الاصلاح المطلوب داخليا، ويفترض حكما ان مساريهما متعاكسان وليس متوازنين^{٣٠}.

اما الثنائية الاخرى فهي ثنائية الاستقرار والتغيير، فهو يربط دوما بين مايسميه (الاصلاح) بمفهومه طبعاً، وبين ضمان (الاستقرار) وفق مايفهمه ايضا. وعلى ذلك اصبح للعرب مجالهم التداولي الخاص فيما يتعلق بهذه المفاهيم، اذ يوافق وفاة اي زعيم عربي حضور مفاجيء وكثيف لمصطلح (الاستقرار) وتكاد تكون الكلمة المفتاح في فهم التحولات السياسية الجارية في هذا البلد.

والحقيقة ان مثل هذا التفكير يحمل مفهوما سكونيا للاستقرار، اذ يتخيل الاستقرار على انه سكون تام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية يحقق لها مصالحها، والخروج من هذا

²⁹ وللمزيد من التفاصيل انظر:- رضوان زيادة. الخطاب العربي حول الاصلاح، تحديات بناء نخبة جديدة. جريدة

الحياة. العدد ١٥٦٦١. بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٦. ص ١٠.

³⁰ المصدر نفسه، ص ١٠.

السكون ذاته يشكل تهديدا للاستقرار، وعندها يصبح الاستقرار بمعناه هذا قريبا ان لم يكن شبيها بالمعنى المقصود من الاستبداد، حيث الهيمنة الكلية والشمولية على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وعلى وسائل الاعلام بتفرعاتها المختلفة.

وتبدو النظم السياسية العربية وكأنها بحاجة الى ما يشبه (الاستقرار الكوني) حتى تنجز تغييرا ديمقراطيا حقيقيا، وبما انه لن يحصل بحكم قيام الكون على نظرية (الفوضى المنظمة) لذلك فاننا لن نشهد تغييرا حقيقيا تقوم به السلطات العربية من ذاتها. ان التغيير الحقيقي انما ياتي استجابة لضغوط دولية وخارجية في الاصلاح، واقصى ماتستطيعه هذه السلطات العربية ان تناور وتراوغ كي تستبعد لحظة الاستجابة الحقيقية للاستحقاقات السياسية والاجتماعية، ولما كانت تؤجلها باستمرار فانها وفي لحظة مفاجئة وغير متوقعة ستفجر امامها وعندها لن يجدي الحديث المكرر عن الاستقرار او الاصلاح³¹.

ويأتي تراجع إدارة الرئيس جورج بوش التي رفعت دعوة الاصلاح السياسي والديمقراطية واطهرت قدرا من العداء لما سمته (الدولة الفاشلة) في الشرق الاوسط التي ادى فشلها في حل القضايا الداخلية الى ولادة جماعات اهابية. ليزيد من قوة وسطوة النظم السياسية العربية، فالادارة لم تظهر اي قدر من الجدية في الدفاع عن الدعوة الديمقراطية بل تراجعت عن دعوة فرض الديمقراطية من الخارج فيما يشبه مقايضة الديمقراطية بتنازلات في ملفي العراق وفلسطين.

ويؤكد هذا التوجه تصريح وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول في مؤتمر عن الديمقراطية في المغرب بان التحول الديمقراطي يجب ان يتم من الداخل وليس من الخارج، مما يمثل تراجعا عن الحماسة الامريكية السابقة³².

اما الثنائية الثالثة والاخيرة فهي جدلية الصراع العربي-الاسرائيلي، فمادام هناك احتلال في الاراضي العربية، فلا مكان ولا وقت للاصلاح اذا". وعلى العالم كله ان يدرك هذه الحقيقة فيساعدنا على زوال الاحتلال حتى نستطيع ان ننجز الاصلاح³³.

لقد تركت هذه الثنائية تأثيرا "مهما" على الواقع العربي مثله عاملان مهمان:

الاول هو تصدع الجبهة الداخلية في بعض الدول العربية لتعثر الانظمة الحاكمة في ادارة مجتمعها واقتصادها ولتاكل شرعيتها، وهي امور تجعل من بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها

³¹ رضوان زيادة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

³² محمد السعيد الدريس، الاصلاح العربي واشكالية النموذج، جريدة الحياة، العدد ١٥٦٦١، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٩.

³³ رضوان زيادة، ص ١٠.

مهية للتمرد والعصيان والتعاون مع اطراف خارجية، او على الاقل غير حريصة او مستعدة للدفاع عن كيان الدولة او استمرار النظام الحاكم. اما العامل الثاني، فهو شلل النظام الاقليمي العربي وعجزه عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن دوله، في حالة تعرضها للعدوان الخارجي³⁴.

فالرئيس الامريكي جورج بوش اوجز الرؤية الامريكية للصلة بين محاربة الارهاب والقضية الفلسطينية في حديثه لرئيس الوزراء الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٤، بانه حرر الشعب الافغاني والشعب العراقي ويريد تحرير الشعب الفلسطيني وان ياتيه بدولة. وما على الفلسطينيين سوى السير معه قدماً في محاربة الارهاب.

والحقيقة ان الربط بين الحالتين الفلسطينية والعراقية يبدو شاذاً وخصوصاً في قضيتي محاربة الارهاب واشاعة الاصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط، كما بعض التفاصيل تتميز باغفال ما يميز بين الحالتين من فروق جوهرية. الامر الذي يمكن ملاحظته ايضا في التعميم الامريكي اثناء الحديث عن الاصلاح في مختلف البلاد العربية على ما بينها من فروق نسبية³⁵.

ووفق رؤية الرئيس جورج بوش هناك ضرورة لوجود تدخل امريكي في بعض برامج الاصلاح المطروحة، وفي حالة عدم قبول هذه البرامج من قبل الانظمة فانها لا بد ان تقدم البديل المناسب، على ان يخضع هذا البديل للتقييم والمشاورات مع الجانب الامريكي (لتحقيق الاهداف التي يسعى البرنامج الاصلي المطروح الى تحقيقها) كما ان المطلوب هو ممارسة قدر اكبر من الضغط السياسي والاقتصادية والداخلية والاقليمية، بالنسبة الى بعض النظم حتى تستجيب للاصلاحات السياسية المطلوبة.

ولابد من الاشارة هنا ان امر الاهتمام بالاصلاح السياسي في الدول العربية لم يقتصر على طرح مقترحات او مبادرات امريكية، وانما امتدت هذه المهمة لتقوم بها اطراف اخرى اقليمية ودولية³⁶.

ان التغيير في العالم العربي يرتبط بشكل وثيق بولادة جيل من النخب الاصلاحية والنخب هنا ليس بمعناها الثقافي او المعرفي، وانما بمعناها الواسع الذي يشمل النخب السياسية والثقافية

³⁴ سعد الدين ابراهيم (محرراً)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٣٧.

³⁵ محمد خالد الازعر، رؤى الاصلاح في الحالة الفلسطينية... حدود الواقع والادعاء، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٩، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف ٢٠٠٤، ص ١٥-١٤.

³⁶ تشاء فؤاد عبدالله، الاصلاح السياسي... خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٢، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، خريف ٢٠٠٦، ص ١٩.

والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية. ان الدور المناط بها في التغيير دور محوري، ان لم يكن المفتاح الرئيس لعملية التحول الديمقراطي الذي يفترض ان تمر بها البلاد العربية.

ومع تعزيز قدرات المجتمع المدني عالميا وعربيا فان ذلك يمكن ان يفسح المجال لولادة نخبة من نوع جديد قادرة على قيادة عملية التغيير باتجاه بناء دولة مؤسسات مستندة في خبرتها على التفاعل النشط مع منظمات المجتمع المدني العالمية التي تمتلك ميزات مهمة في بناء القدرات وتوجيه الاهداف نحو التغيير الذي يمكن ان يحقق الاصلاح السياسي في الوطن العربي.

الخلاصة

ان فكرة الاصلاح ليست جديدة على العقل العربي، والنضال من اجله ليس جديدا على حركة التحرر والحركة الديمقراطية العربية، وتمتلك شعوبنا رصيда من مكتسبات النضال من اجل الاصلاح والديمقراطية، وحركاتها السياسية والاجتماعية الحية تملك برنامج عمل وليست بحاجة الى من يضع لها مثل ذلك البرنامج، واذا كان لنا ان نستفيد من الغرب في مضمار مسيرتنا من اجل الاصلاح الديمقراطي، وعلينا قطعاً ان نستفيد، فلن تفيدنا الادارة الامريكية ومشروعاتها في شيء، وانما على العقل العربي ان يستفيد من الفكر الديمقراطي الانساني الحديث، وعلى شعوبنا وحركاتنا السياسية والمدنية ان تستفيد من تجارب الشعوب وحركاتها الديمقراطية.

ومهما تكن الاهداف السياسية التي ترمي اليها الضغوط الامريكية من وراء حمل شعار الاصلاح السياسي، فان شيئا لايرر اطلاقا التحفظ على مطلب الاصلاح او اسقاطه من جدول الاعمال بالاصطفاف مع الانظمة للدفاع عنها ضد الضغط الخارجي تحت عنوان الدفاع عن الوطن. ان الدفاع عن الوطن لاينهض بامر الا مواطنون احرار يملكون قرارهم بانفسهم. ان المعركة من اجل الاصلاح والديمقراطية تقع في صلب المعركة من اجل الوطن الحر الموحد.

ولاتزال الحاجة ماسة لاصلاح سياسي واقتصادي وتعليمي بعد ان تدهورت اوضاعنا في الداخل والخارج.

ان تحقيق هذه الحاجة للاصلاح، غير قابلة للارجاء او الترحيل الى مرحلة اخرى قادمة بدعوى اولوية مواجهة الخطر الصهيوني او الضغط الامريكي ومشروع الشرق الاوسط الكبير وما يؤمن لامة العربية امكانية تاريخية للانتقال الى وضع سياسي تكون حالتها فيه افضل مما هي عليه اليوم. فالاصلاح السياسي هو الطريق الافضل لبناء كيانات سياسية اكثر استقرارا واكثر قدرة على امتصاص صدماتها الداخلية وحروبها الاهلية ونزعات العنف السياسي المتنامية في نسيجها المجتمعي واكثر قدرة على تهديب السلطة وترشيد سلوكها تجاه المجتمع الوطني وحقوقه.